دخول (قد) على الفعل الماضي في سياق الحال مع تحقيق رسالة فريدة في هذا الباب

لمحمّد أمين البخاري الشّهير بأمير بادشاه

الدكتور:عبد الله بن عبد العزيز الوقيت

جامعة القصيم المملكة العربيّة السعوديّة

الملخَّص:

يتحدّث هذا البحثُ عن مسألة دخول (قد) على الفعْل الماضي في سياق الحال، ويحقق رسالة في الباب للفاضل محمّد أمين البخاري الشّهير بأمير بادشاه المتوفى نحو سنة 987هـ.

وقد ناقش البحث هذه المسألة وحررها، وتطرَّق إلى نسبة أقوالها، وبيّن قوّة نسبتها إلى الكوفيين على الإطلاق، وكذلك نسبتها إلى البصريين، وقد تضمّن البحث أيضاً التعليق على الرسالة في الحاشية بما يقتضيه تحقيق النصوص، وبما يوضح بعض مقاصد مؤلفها، ويخرجها على الوجه الذي أراده لها مؤلفها.

Abstract:

This research talks about the issue of the occurrence of the past act immediately, and achieves a unique book by the famous author Mohammed Amin Bukhari Amir Bad Shah, who died about 987 AH.

The research discussed this issue and edited the proportion of its words, and showed the power of attribution to the scholars of Kufa at all, as well as to the scientists of the sight, also included a commentary on the book in the footnote to clarify some of the author's purposes, and get them as intended by its author.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله، والصّلاة والسَّلامُ على رسول الله، وبعد:

فقد وقع بيدي مخطوط صغير الحجم يتكلّم صاحبه عن مسألة دخول (قد) على الفعل الماضي في سياق الحال بعبارات جزلة محكمة.

وقد عزمت أن أخرج هذا المخطوط للباحثين، وأن أسبقه بدراسة مسألته، وأقف على كلام النحويين فيها، وأحشد أقوالهم حولها.

وهذا المخطوط لعالم من علماء القرن العاشر الهجري، وقد جاء عنوانه على غلاف المخطوط كالآتي:

رسالة فريدة في تحقيق الحرف (قد)، لمؤلفها محمّد أمين البخاري الشّهير بأمير بادشاه.

وقد رأيت أهمية تحقيقها ونشرها، وإبراز أهم أقوال النحويين فيها؛ وذلك لأمور:

أولاً: الحاجة إلى إخراج هذا النصّ الفريد المتعلّق بالمسألة، حيث لم يثبت أن حقّق، أو نشر.

ثانياً: الدقّة العلمية التحليلية التي تميزت به هذه الرسالة من حيث الحديث عن الأزمنة الثلاثة: زمن صدور الفعل من فاعله، وزمن المتكلّم به، وزمن وقوع الحال.

ثالثاً: الحاجة إلى تحرير أقوال هذه المسألة ونسبتها إلى أصحابها، فدراستي لها ستركز على بعض الوقفات حول هذه النسبة، بالإضافة إلى تحريرها، كنسبتها إلى الكوفيين على الإطلاق، ومثل ذلك إلى البصريين.

ولعلّ هذا يبرز الحاجة إلى دراسة المسألة، وإظهار هذا المخطوط.

وقد وضعت خطة لهذا العمل تتكوّن من قسمين يسبقهما مقدّمة وتمهيد وتتلوهما خاتمة على النّحو الآتي:

المقدّمة، وفيها تحدَّثت عن الموضوع، وفكرته، والأسباب التي دعت إلى بحثه، ومنهجيّة بحثه.

التمهيد، وتناولت فيه-بإيجاز- ترجمة المؤلّف، ومؤلفاته.

أمَّا القسمُ الأوّل ففيه تحرير مسألة اشتراط وجود الحرف (قد) قبل الفعل الماضي الواقع حالاً عند النحويين، وعرض الأقوال فيها، وتحرير نسبتها إلى النحويين الكوفيين والبصريين.

وأمّا القسم الثاني فقد خصّصته للنصّ المحقَّق، ومهّدت لذلك بدراسة المخطوط، وأهميته، ووصف النسختين المعتمدتين، ونسبتها إلى المؤلف، وعنوانها، وعملي في التحقيق، وأخيرًا ثبت المصَادر والمراجِع.

وأنا هنا أقدّم الشكر الجزيل لكلّ من ساعدني في هذا العمل، سواء بالحصول على المخطوط، أم بالظفر برأيه ومشورته.

سائلاً الله أن يكون هذا العمل محقّقا لأهدافه، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: ترجمة المؤلّف

هو محمّد أمين بن محمود الحسيني الخراساني البخاري الشهير بأمير بادشاه، والملقّب بشمس الدّين.

فقيه حنفيٌّ محقّق أصوليّ مفسّر من أهل بخارى، وقد نزل في مكة(1).

وقد حكى ذلك هو عن نفسه، فقال:"فَيَقُول الْفَقِير إِلَى رَحْمَة الله مُحَمَّد أَمِين الشهير بأمير بادشاه الْحُسَيْنِي نسباً، الْحَنَفِيّ مذهباً، الخراسَانِي مولداً، البخارِيّ منشأً، المكيّ موطناً..."(2).

وقد ترجم له حاجي خليفة، ونسب إليه تعليقة، فقال:"وتعليقة الفاضِل محمّد أمين الشهير بأمير بادشاه البخاري الحسيني(3)، وقد وصفه حاجي خليفة أكثر من مرة بالفاضل(4).

ولم تسعفني المصادر بترجمة ضافية عنه، ولم تذكر تاريخ ولادته، وسيأتي الحديث عن تاريخ وفاته.

مؤلّفاته:

للمؤلّف عددٌ من المؤلّفات في عدد من الفنون، ومنها الآتي:

-تعريب فصل الخطاب في التصوّف(5).

- تعليقة على أنوار التنزيل وأسرار التأويل(6).

-تفسير سورة الفتح، ذكره حاجي خليفة(7)وصاحب معجم المؤلفين(8).

-تيسير التّحرير في شرح كتاب التحرير لابن الهمام، ذكره حاجي خليفة، وأشار إلى أنه أجاد فيه، وأنّ من شرحه قبله لم يكن فارس ميدان(9)، وقد طُبع هذا الكتاب(10)، وسار في الآفاق، وتناوله علماء الأصول، ونقلوا عنه، واستفادوا منه، وأثنوا عليه.

-رسالة في أنّ الحج المبرور يكفر الذنوب كلها صغيرها وكبيرها(11).

- رسالة في تحقيق حرف (قد)، وهي موضوع الدراسة(12).

- رسالة في تفضيل البشر على الملك(13).

- رسالة في الحاصل بالمصدر(14).

- رسالة: (ما أنا قلت)، من عبارات: المطوّل لسعد الدين التفتازاني(15).

-شرح تائية ابن الفارض(16).

-مختصر تاريخ الخلفاء للسّيوطي(17).

-ملخّص فتح المغيث، بشرح ألفية الحديث(18).

وفاته:

قيل: توفي نحو سنة 972هـ(19)، والحق أنه توفي بعد سنة 987هـ؛ حيث ذكر حاجي خليفة أنه فرغ من تأليف بعض الكتب في السابع من رجب سنة 987هـ، سبع وثمانين وتسعمائة للهجرة(20)، وأشار رضا كحالة إلى أنه توفي حوالي هذه السنة(21).

القسم الأوّل: تحرير مسألة دخول الحرف (قد) على الفعل الماضي في سياق الحال

هذا هو القسم الأول من هذا البحث، وهو متعلق بدراسة مسألة اشتراط وجود (قد) قبل الفعل الماضي المثبت الواقع حالاً.

وقد تناول هذه المسألة عددٌ من علماء النّحو، ومن الباحثين في العصر الحديث(22).

ولعلّ الفراء هو أوّل من تعرّض لها نصّاً، فخرّج قوله تعالى(23):{أو جاؤوكم حصرت صدورهم} عليها-كما سيأتي- والمسألة خلافية بين النحويين لهم فيها قولان:

القول الأوّل: جواز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بدون (قد)، وهذا القول نسبه الأنباري وابن يعيش وابن عقيل وغيرهم إلى الكوفيين(24)، والأخفش(25).

ولي مع نسبة هذا القول إلى الكوفيين نظر من وجوه:

الوجه الأوّل: أنّ الفراء -وهو رأس الكوفيين بعد الكسائي(26)- ينصُّ على خلاف ذلك، إذ يقول:" وقولك للرجُل: أصبحت كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلا وأنت تريدُ: قد كَثُرَ مالُك لأنهما جميعاً قد كانا، فالثاني حالٌ للأوّل،والحالُ لا تكون إلا بإضمار (قد)، أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله:{أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم} يريد-والله أعلم: جاءوكم قد حصرت صدورهم، وقد قرأ بعض القرّاء- وهو الحسن البصري(27)-{حصِرةً صدورهم}، كأنّه لم يعرف الوجه في: أصبح عبد الله قام أو أقبل أو أخذ شاة، كأنه يريدُ فقد أخَذَ شاة"(28)، وصرّح بعض المحققين من النحويين باستثنائه من هذا القول(29).

الوجه الثاني: أن في تفسير الطبري -وهو كوفيّ المذهب- خلاف ذلك أيضاً، فهو يشترط (قد) قبل الفعل الماضي ليصح جعله حالاً، وذلك عند حديثه عن الآية السابقة(30).

الوجه الثالث: أنّ ابن السراج، وهو من اشتهر بنسبة أقوال الكوفيين إليهم تحدّث عن هذه المسألة، ولم ينسبها إليهم، بل نسبها فقط إلى الأخفش من البصريين(31).

الوجه الرابع: أنّ ابن عقيل والسيوطي نسبا هذا القولَ إلى المتأخرين، وجعلا منهم ابن عصفور، والجزولي والأبّذي، وذكر السيوطي أنّ صاحب اللباب نقل هذا القول عن الكوفيين؛ مما يدلّ على تضعيفه نسبة هذا القول إليهم.

والذي يدعو للغرابة أن الأنباري جزم بنسبة هذا القول إلى الكوفيين على إطلاقه، وتبعه عددٌ من المتقدمين(32).

وقد وجدت المحقّق الرضي ينصُّ على استثناء الفراء من هذا القول، فقال:"والأخفش والكوفيون -غير الفراء- يوجبون (قد) في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة"(33).

الوجه الخامس: أنّ هذا القولَ نُقل عن الجمهور أيضاً(34)، وصرّح أبو حيّان وابن عقيل بنسبته إليهم(35).

وعند ابن عقيل أن هذا القول أيضاً من كلام ابن عصفور وغيره من متأخري المغاربة(36)، كما أشرت، وذكر السيوطي عن ابن أصبغ أنه نقله عن الجمهور(37).

والمتعارف عليه أن المقصود بالجمهور هم جمهور النحويين عند الإطلاق، وهذا يدعو إلى النظر في هذه النّسبة، وأن الأمر يحتاج إلى تحقيق، وخاصةً أن غالب المتأخرين من النحويين يذهبون إلى الأخذ بالقول المنسوب إلى الكوفيين في هذه المسألة من وجوب اشتراط (قد).

حيث أجاز هذه المسألة عدد منهم، كابن مالك وأبي حيّان والمرادي وناظر الجيش، والأشموني(38)تبعاً للرأي المنسوب إلى الكوفيين.

وقد وهم ابن الشجري فنسب إلى الأخفش أنه يشترط وجود (قد) ظاهرةً أو مقدرةً قبل الفعل الماضي ليصح وقوعه حالاً(39)، والصّحيح على خلافه؛ حيث يجيز مجيء الحال من الفعل الماضي المثبت مطلقاً بلا شرط، وقد اتفق الأئمة على نسبة هذا إليه.

وتمسّك أصْحابُ هذا القول بالنّقل والقياس:

فأما النقل فقد قال الله تعالى:(40){أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}، (فحصرت): فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وقال أبو صخر الهذليُّ(41):

وإني لَتَعْرُونِي لذكراك هزّة ... كما انتفض العصفور بلَّله القطرُ

فبلَّلَهُ: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال؛ فدلَّ على جواز هذا في استعمال العرب(42).

ويؤيّد هذا الدليل في الآية قراءة الحسن البصريّ ويعقوب الحَضْرَمِيّ والمفضّل عن عاصم:{حصرةً(43)}، ومعلومٌ أن المعنى فرع عن الإعراب، والقراءة بهذا هي المعنى نفسه في القراءة الأولى، ثم إنه ليس هناك حاجةٌ إلى التقدير، والأصل عدمه.

وأمّا القياس فلأن كلّ ما جاز أن يكون صفة لنكرة نحو "مررت برجل قاعد، وغلام قائم" جاز أن يكون حالًا للمعرفة نحو "مررت بالرجل قاعدًا، وبالغلام قائمًا"، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو "مررت برجل قَعَدَ، وغلام قامَ" فينبغي أن يجوز أن يقع حالًا للمعرفة نحو "مررت بالرَّجُلِ قَعَدَ، وبالغلام قَامَ" وما أشبه ذلك(44).

القول الثاني: عدم جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالًا، إلاّ إذا كانت معه (قَدْ)ظاهرةً، أو مقدّرة فإنه يجوز أن يقع حالًا(45)، ونسب هذا القول إلى البصريين إلا الأخفش(46).

يقول المبرد:"فإذا قلت: أَكَلَ فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال، كما تقول: هو يأكل..."(47).

ويقول ابن السراج:" تقول: إن أفضلهم الضارب أخًا له -كان صالحًا- فقولك: كان "صالحًا" صفة لقولك: "أخا له", لأن النكرات توصف بالجمل, ولا يجوز أن تقول: إن أفضلهم الضارب أخاه كان صالحًا، فتجعل: "كان صالحًا" صفة لأخيه، وهو معرفة، فإن قال قائل: فإنها نكرة مثلها فأجز ذلك على أن تجعله حالًا فذاك قبيحٌ، والأخفش يجيزه على قبحه"(48).

ويقول أبو علي الفارسي:"الفعل الماضي لا يكون حالاً حتى يكون معه (قد) مضمرةً، أو مظهرةً..."(49).

وتبعهما في هذا ابن السيد(50) والزمخشري، حيث يقول في المفصّل:"ولا بدّ معه من (قد) ظاهرةً، أو مقدّرةً"(51).

ومعلوم أنّ اشتراط وجود (قد) هو بعدُ ما بين الحال والماضي وتباينهما، و(قد) تقرب بين زمانيهما، وذلك مثل قولك: جاء الضيف وقد غربت الشمس.

ويرى بعضهم أن زماني الفعلين في المثال، وهما: (جاء) و(غربت) متساويان في الدلالة على المضي، لا بالنسبة إلى حقيقة زمانيهما، بل بالنسبة إلى زمان تكلُّم المتكلّم بالمثال هذا(52)، فتعارض الحال مع المضي حقيق ثابتة عند أصحاب هذا القول؛ وبسببه اشترطوا (قد) ظاهرة أو مقدرة.

وسبق أن أشرت في أول المسألة إلى أن هذا القول نسبه الأنباري إلى البصريين، ولكن عدداً من النحويّين لم يعتمد نسبة هذا القول إلى البصريين على الإطلاق،كابن مالك والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش، وغيرهم، إذْ لم ينسبوه إلى البصريين، وكأنهم لم يسلّموا للأنباري هذا الإطلاق في النسبة(53).

وقد شكّك الباقولي قبلهم في نسبةِ هذا القول إلى البصريين، فذكر أنه لقوم(54).

وعلى كُلٍّ فإنَّ أصحابَ هذا القول يشترطون وجود (قد) ظاهرةً أو مقدّرةً، وحجّة القائلين بهذا ما يأتي:

قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز أن يقع حالًا؛ وذلك لوجهين: أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدلّ على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه(55)، فالحال والماضي زمنان لا يجتمعان.

يقول المبرد:"وَإِنَّمَا قبحه أَن الْحَال لما أَنْت فِيهِ و(فَعَلَ) لما مضى، فَلَا يَقع فِي معنى الْحَال..."(56).

والوجه الثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة، وقول هذا في الماضي محالٌ، فلما لم يجز دلَّ على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالًا، ولا يلزم هذا إذا كان مع الماضي (قد)؛ حيث يجوز أن يقع الماضي حالًا نحو: مررت بزيد قد قام؛ وذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالًا؛ ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو السّاعة فيقال: قد قام الآن، أو الساعة"(57).

وتعقبهم في هذا الشرط عدد من النّحويين، وغلطهم آخرون، وأبرز من تعقبهم ابن مالك، حيث ذكر أن وجود (قد) أو حذفها لا يزيد الفعل معنى، وما لا معنى بزيادته فلا معنى لاشتراطه(58)، وتبعه فيما ذهب إليه عددٌ من شارحي تسهيله(59).

وقد غلّطهم في هذا أيضاً بعضُ النّحويين، يقول الكافيجي:"مَا قَالَه البصريّون غلط؛ سَببه اشْتِبَاه لفظ الحالِ عليهم؛ فإنّ الحالَ الذي تقربه(قدْ) حال الزمان، والحال المبيّن للهيئة حَال الصفات، وهما متغايران في المعنى"(60).

وهذا المعنى الذي ذكره الكافيجي وجيه، ويؤدّي إلى نصرة قول القائلين بالجواز، كما سيأتي، ولكن دونه هذا التساؤل، وهو هل يمكن أن يغيب هذا المعنى عن القائلين بالمنع، وهم من كبار علماء النحو الأوائل؟! فلا أشكّ أنَّ النحويين يعلمون أنّ من لوازم زمن الحال المبيّنة للهيئة لزوم

الوقت الحالي الحاضر(61)؛ وهذا كافٍ لتبرير عدم إشارتهم إلى ما ذكره الكافيجي من التغاير في المعنى.

ثمّ هل المنع على إطلاقه؟ الذي يظهَر أن بعض المانعين كسيبويه-فيما نُقِل عنه- والزّجّاج والمبرّد يرون المنع مطلقاً؛ ولهذا تأوّلوا كلّ الأدلة التي ساقها المجيزون، وأبرزها الآية السابقة، وهي قوله تعالى: {إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍبَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}، ومن أبرز توجيهاتهم(62)للآية ما يأتي:

1- نقل ابن بابشاذ وابن الشّجري عن سيبويه أنه يرى أنّ الآية تخرّج على أن (حصرت) صفةٌ لمحذوف، تقديره: قوماً حصرت صدورهم، فـ(قوماً) منصوب على الحال، و(حصرت) في موضع نصب على الحال(63)، وإلى هذا ذهبَ الفارسيّ(64)، وفي هذا الوجه الفصل بين الموصوف (قوم) وصفته (حصرت) بالأجنبي.

وأنكر ابن خروف هذا النقل عن سيبويه، فقال:"وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه يجعل (حصرت) صفة لـ(قوم)، ولم يفعل ذلك سيبويه"(65)، قال ابن مالك:"قلت: صدق أبو الحسن-رحمه الله- وغفر لابن بابشاذ"(66).

2- يرى المبرّد أن تأويلها على الدعاء، ولم يشر إلى جواز تقدير (قد) ليسوغ إعراب الماضي حالاً، فتجده يقول:"وتأوّلوا هذه الآية من القرآن على هذا القول-يعني تقدير (قد) فيها- وهي قوله {أَو جاءوكم حصرت صُدورهم}، وليس الأَمر عندنا كما قَالُوا، وَلَكن مخرجها -وَالله أعلم- إِذا قُرِئت كذا الدّعاء كَمَا تَقول لعنُوا قطعت أَيْديهم، وهو من الله إِيجَاب عليهم"(67).

وتأويل المبرّد بعيدٌ؛ وقد وصفبأنَّه ليس بسديد(68)؛ إذ قد غفل المبرّد عما بعد هذه الآية من معنىً يخالف تأويله، قاله أبو علي الفارسي(69).

وقد أجاب ابن عطية عن اعتراض الفارسي لقول المبرّد بقوله:"وقول المبرّد يخرّج على أن الدعاء عليهم بألاّ يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم، والدعاء عليهم بألاً يقاتلوا قوهم تحقير لهم، أي هم أقلّ وأحقر، ويستغنى عنهم"(70)، وقد تبع المبرد في هذا مكي بن أبي طالب(71).

3- جاء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج أن (حصرت) يجوز أن يكون إخباراً بعد إخبار(72).

4- قال بعضهم: إنه بدلٌ اشتمال من (جاؤوكم)، لأن المجيء مشتملٌ على الحصر، قال البغدادي:"وفيه بعدٌ؛ لأنّ الحصر من صفة الجائين، لا من صفة المجيء"(73).

والراجح القَول الأوّل، قال ابن مالك:"وزعمَ قومٌ أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله (قد) ظاهرةً إلاّ وهي قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحقّ المحذوف المقدّر ثبوته أن يدلّ على معنى لا يدرك بدونه"(74)، وقال أبو حيّان:"فمن شَرط دخول(قد) على الماضي إذا وقع حالًا زعمأنها مقدّرة، ومن لم يرَ ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)"(75)، وقالأيضاً:"وَإِضمارُ (قدْ) قولٌ لِلبصريّين ومذهب الكوفيين والأخفش: أنّ الماضي يقع حالًا، ولا يحتاجُ إِلَى إِضمارِ (قد)، وهو الصّحيح؛ ففي كلام العرب وقع ذلككثيرًا"(76)، وقال المرادي:"وذهب قوم؛ منهم الفراء، والمبرد، وأبو علي إلى اشتراط (قد) مع الماضي ظاهرة أو مقدرة، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير؛ لكثرة ما ورد من ذلك"(77).

فالسّماع المنقول عن العرب يقوّي إجازة وقوع الفعل الماضي حالاً بدون وجود (قد)، والأصل عدم تقديره، أو توجيهه، ومما ورد به السماع، وأعرب حالاً ما يأتي:

قوله تعالى:{كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم(78)}، وقوله تعالى:{أنؤمن لك واتبع الأرذلون(79)}، إذْ يعربُ أكثر العلماء (كنتم) و(اتبع) في موضع الحال(80).

ويرجّح هذا أن المراد بالحال في قولهم: وقوع الماضي حالاً هي الحال المبيّنة للهيئات والصّفات، وليست الحال الزمانية، قاله الكافيجي(81)، وأيّده بعضُ النّحويين(82).

القسْم الثاني قسم التحقيق

وصف النُّسخ المعتمدة في التحقيق:

عَرَض عليّ أحد الإخوة الفضلاء هذا المخطوط الصغير، ولما اطلعتُ عليه أبديتُ رغبتي في تحقيقه، ودراسة مسألته دراسة تقوم على التحرير لها والتحليل، والمناقشة، والوقوف على آراء بعض النّحويين في مسألة هذا المخطوط.

وهو مخطوط علميّ للسيّد محمّد أمين البخاري الشّهير بأمير بادشاه، وعنونت بـ"رسالة فريدة في تحقيق حرف (قد)".

وتبدأ هذه الرسالة بقوله بعد البسملة:"قال المرحوم السيّد محمد البخاري الشهير بأمير بادشاه–طاب ثراه-"، وتنتهي بقوله:"...والله تعالى أعلم، تمّت الرسالة المباركة بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه، وصلّى الله على سيدنا محمّد، وآله وصحبه وسلّم.

وهذه الرسالة إحدى مؤلفات هذا العالم، وقد تعارفَ العلماء في التأليف الإسلاميّ والعربيّ منذ بداياته على إطلاق اسم "الرسالة" لكل مكتوب مركَّز في فنِّه، وغير مبسوط في كَمِّه، وهاد في غالب أمره إلى أمات المسائل والقواعد الخاصَّة، يختزلون فيها مفاتيحَ العلم، مما أوجد رسائل كثيرة في علوم شتَّى كالتَّفسير، والفقه وأصوله، والتاريخ، والأدب، وغير ذلك، وتشبه الرسائل من حيث طريقة التَّحرير المختصَرات إلا أن المختصرات تكون لكتاب معين ومحدَّد.

وقد اعتمدتُ بعد عون الله عزَّ وجلَّ في تحقيق هذه الرسالة لمؤلفها السيّد محمّد أمين البخاري الشهير بأمير باد شاه على نسختين، هما:

1. نسخة ضمن مجموع في مكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي بتركيا مدينة إسطنبول، ورقمه (1160) من ورقة (54) إلى ورقة (58)، وهي غفلٌ من سنة النَّسخ واسم النَّاسخ، مكتوبة على ورق أصفر، وهي تامَّة سالمة من التآكل، وكتابتها جيدة وواضحة القراءة في خطِّها الذي كتبت فيه باللون الأسود، وبخط واضح، ونسخي معتاد، وهوامشها فارغة من التعليقات، ومجموع الورق لهذه النُّسخة (4) ورقات بما في ذلك الورقة الأولى للعنوان الذي كُتب كاملاً، مع اسم المؤلف، وبدئت الورقة الثانية منها بالبسملة، واشتملت الورقة الثانية على (13) سطرًا، وفي كل سطر (8) كلمات في المتوسط،

والورقة الثالثة والرابعة كالتي قبلهما في عدد الأسطر والكلمات، وقد سميتها بنسخة تركيا.

2. نسخة مكتبة المسجد النبوي الشريف، والمحفوظة برقم 820 ورقم (11) 8/80، وهي عبارة عن ورقة واحدة في خمسة وعشرين سطراً تراوح كلمات السطر الواحد بين 13 و15 كلمة، وخطّها واضح، وهي بخطٍّ نسخي معتاد، كسابقتها، وهوامشها فارغة من التعليقات، ومجموع الورق لهذه النُّسخة صفحة واحدة، ولا يوجد فيها سوى النّص، وخالية من صفحة العنوان، وبدئت بالبسملة، ثم باسم المؤلّف كاملاً، وقد سميتها بنسخة مكتبة المسجد النبوي.

عنوان المخطوط، ونسبته إلى المؤلّف:

أثبت النّاسخ عنوان هذا المخطوط في النسخة الأولى في صفحة العنوان بقوله:"هذه رسالة فريدة في تحقيق حرف (قد) للأستاذ الأعظم الشّريف السيّد الشّريف محمّد أمين البخاري الشهير بأمير باد شاه".

ولي مع هذا العنوان نظر؛ إذْ النّاظر في المسألة، وفي حديث هذا العالم عنها يجد أنّ الأصلح لأن يكون عنواناً لها هو:

دخولُ (قد) على الفعلِ الماضي في سياق الحال

فكأنّ العنوان المدوّن على غلاف المخطوط(نسخة تركيا) ليس من وضع مؤلّف هذا المخطُوط؛ إذ المخطوط يتحدّث عن دخول (قد) على الماضي في سياق الحال، وليس عن تحقيقها، فهذا مجمَل ما يمكن قوله عن عنوان المخطوط.

وأمَّا نسبة المخطوط إلى مؤلّفه فبالإضافة إلى إثبات النّاسخين له في الورقة الأولى من النّسختين، فقد ذكر ذلك أيضًا عددٌ من المترجمين له(83).

عملي في التّحقيق:

كما هي طبيعة التحقيق قمت بكتابة نبذة مختصرة عن المؤلف، ثمَّ قمت بوصف النُّسختين المعتمدتين في التحقيق، وأثبتُّ نسبة الكتاب للمؤلِّف، ثمَّ قمت بتحقيق المخطوط

وتحريره بدقّة وفق القواعد الإملائية المعروفة في يومنا هذا، وضبطتُ بالشَّكل الكلمات التي تيسِّر القراءة، وعلقت على بعض المواضع التي رأيت الحاجة داعية لذلك في الهامش؛ إمَّا لتوضيح خطأ علمي وقع فيه النّاسخ، أو كتابة لم تكن وَفق القواعد الإملائيَّة، أو مصطلح نحوي يحسن التنبيه إليه، وقد أشرت إلى بداية الورقة في المخطوط عند التحرير بالإشارات المتعارف عليها في التحقيق، وحاولت إخراج هذا المخطوط سليمًا كما هو، فحافظتُ على النَّص كما ورد مشيرًا إلى التصحيحات والتصويبات في الهامش، وأخيرًا سردت المراجع العلمية التي رجعت إليها في الدراسة والتحقيق، سائلاً الله تعالى أن أكون وُفقت في عملي هذا.

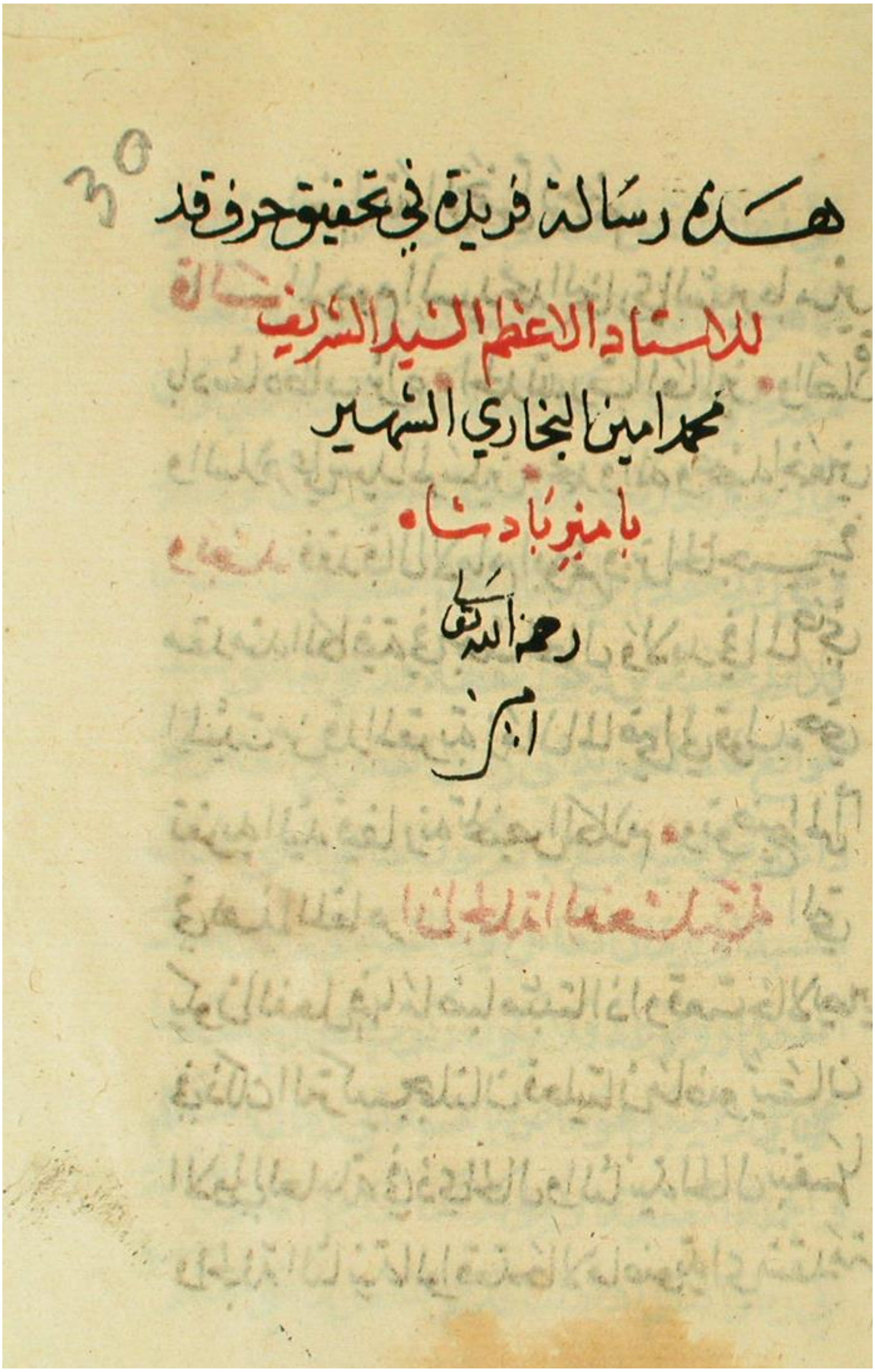
هذه رسالة فريدة في تحقيق حرف قد
للاستاد الاعظم السيد الشريف
محمد امين البخاري الشهير
بامير بادشا
رحمه الله تعالى

صورة غلاف المخطوط نسخة تركيا

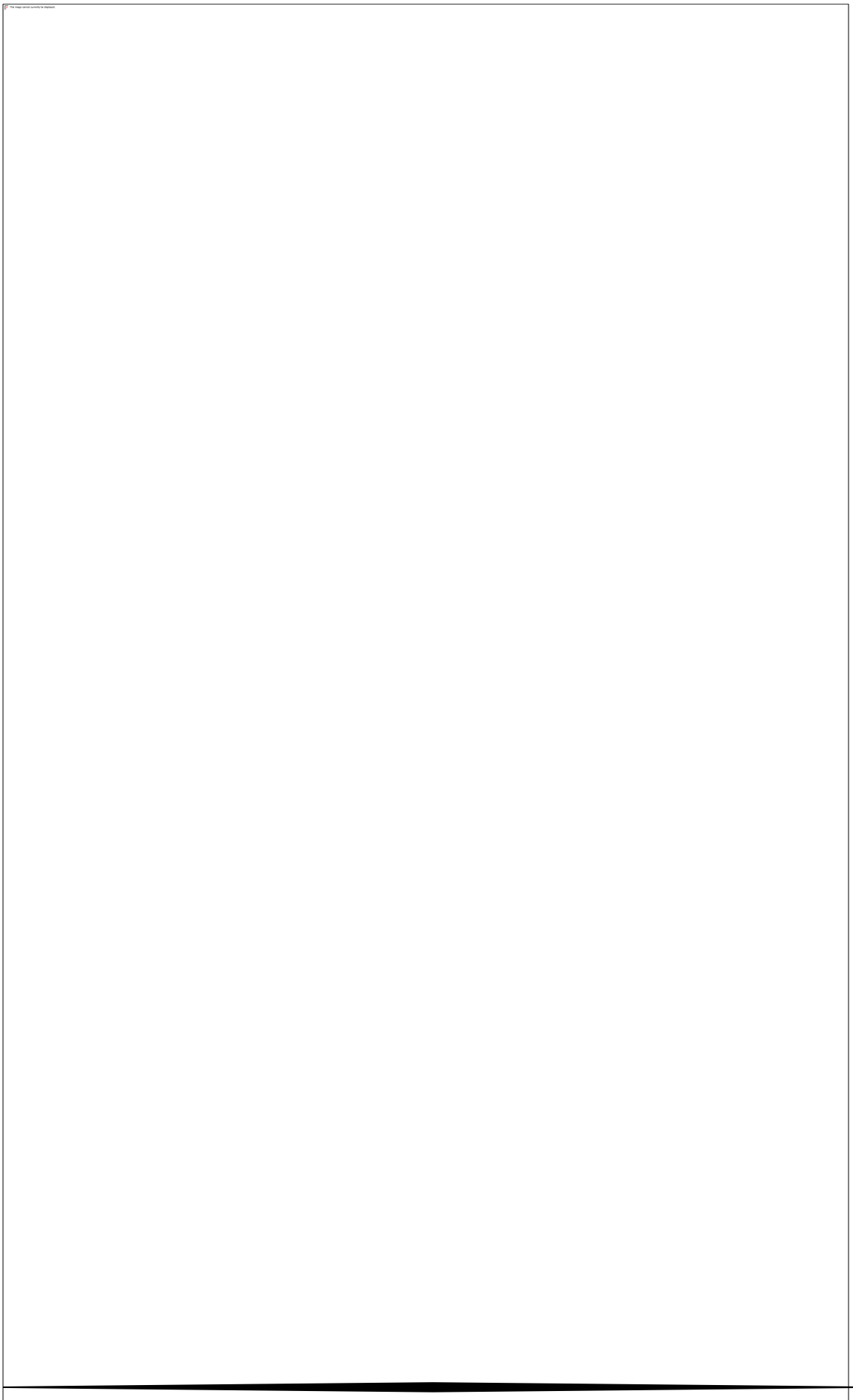

صورة الصفحة الأولى من المخطوط نسخة تركيا

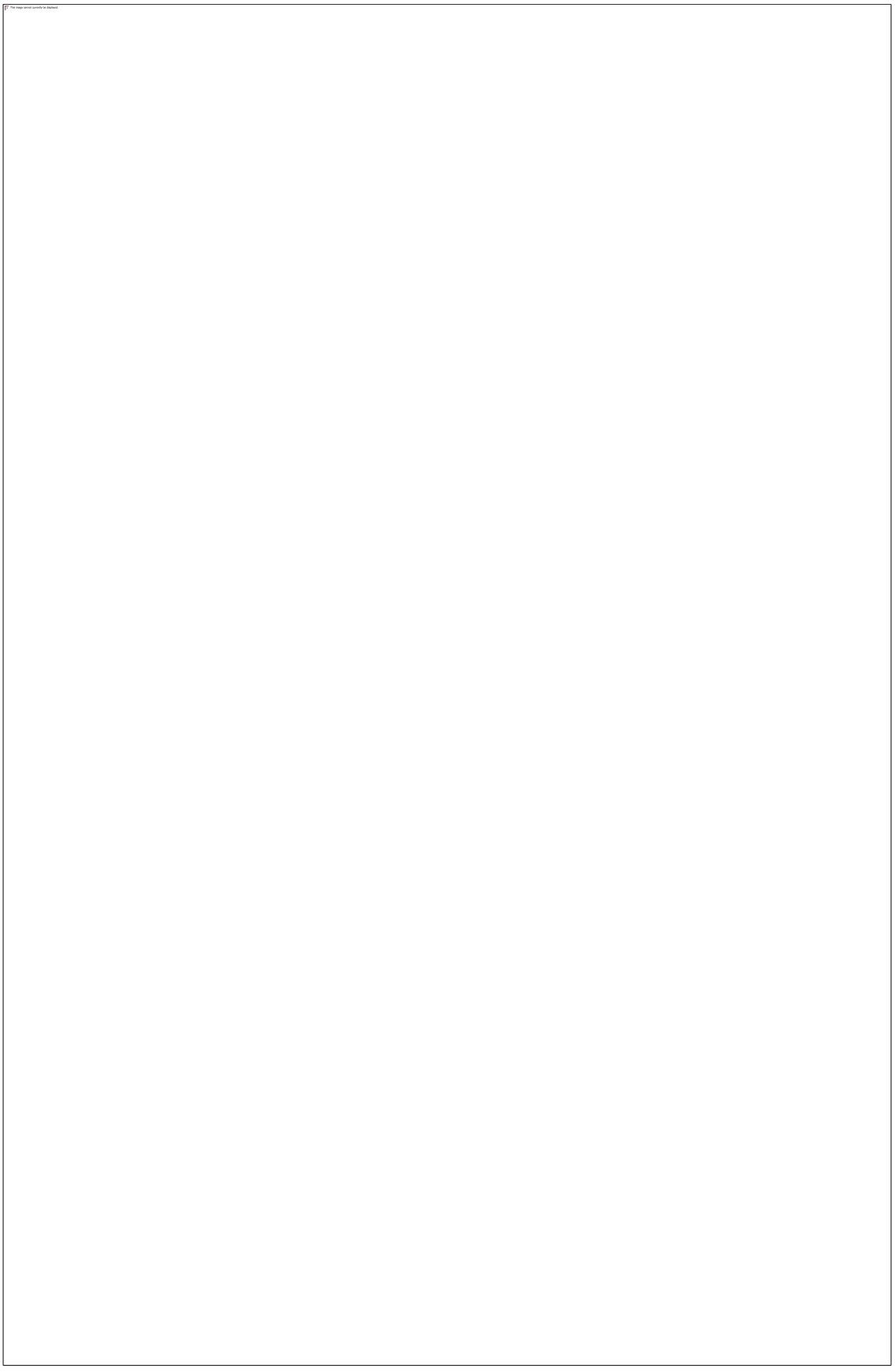

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط نسخة تركيا

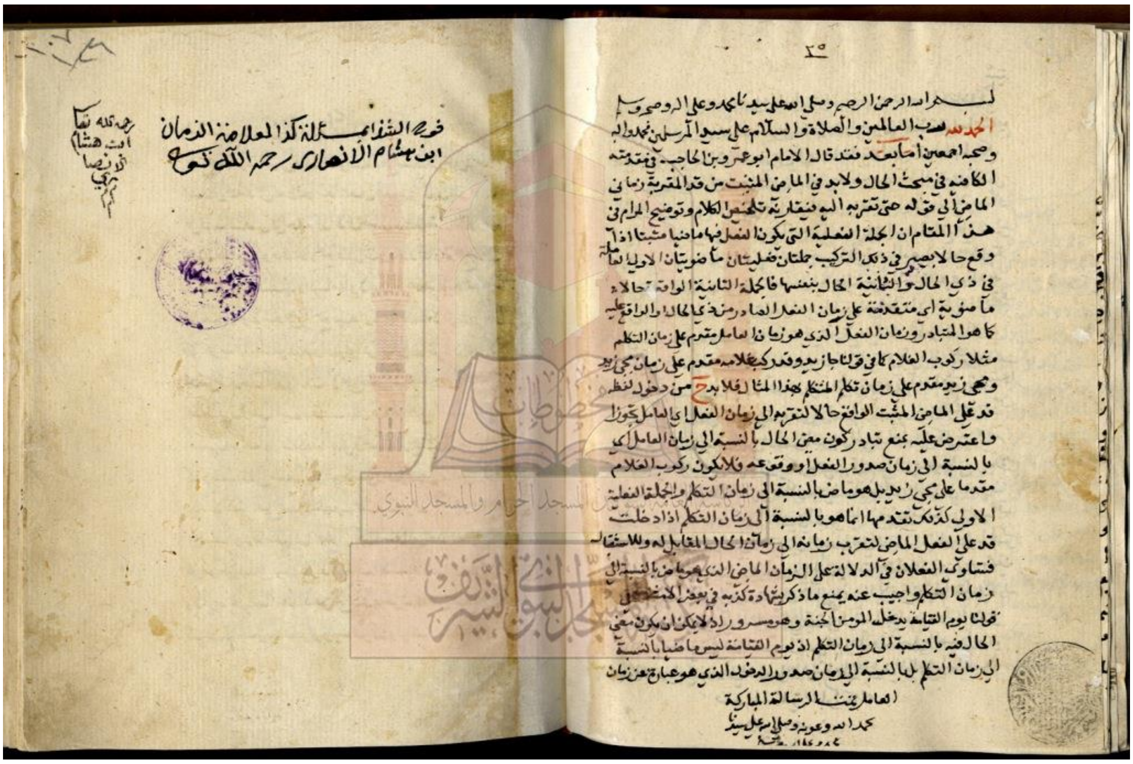

صورة نسخة مكتبة المسجد النبوي

النّص المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المرحوم السيّد محمد البخاري الشهير بأمير بادشاه طاب ثراه:

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد قال الإمام أبو عمرو ابن الحاجب(84)في مقدمته الكافية(85) في مبحث الحال(86): ولا بدّ في الماضي المثبت من (قد(87)) المقرّبة زمان الماضي إلى قوله: حتى تقربه إليه فيقارنه.

تلخيصُ الكلام، وتوضيح المرام في هذا المقام أنّ الجملة الفعليّة التي يكون الفعل فيها ماضيا مثبتاً إذا وقعت حالاً يصير في ذلك التركيب جملتان فعليتان ماضويتان(88)، الأولى العاملة في ذي الحال(89)، والثانية(90)الحال بنفسها، والجملة الثانية الواقعة حالاً ماضوية(91)، أي متقدمة على زمان الفعْل(92)الصادر من ذي الحال(93)، والواقع عليه(94)، كما هو المتبادر(95)، وزمان الفعل(96) الذي هو زمان العامل مقدّم على زمان التكلّم(97)، مثلاً ركوب الغلام، كما في قولنا: جاء زيد، وقد ركب غلامه مقدّم على زمان مجي زيد، ومجيءُ زيد مقدّم على زمان تكلّم المتكلّم بهذا المثال(98)، فلا بدّ حينئذٍ من دخول لفظة (قد) على الماضي المثبت الواقع حالاً لتقربه إلى زمان الفعل، أي العامل تجوزاً(99).

واعتُرِضَ عليه(100)بمنع تبادر كون الماضي لمضي الحال بالنسبة إلى زمان العامل(101)، أي بالنسبة إلى زمان صدور الفعل، ووقوعه(102)، فلا يكون ركوب الغلام مقدّمًا على مجيء زيد(103)، بل هو ماضٍ بالنسبة إلى زمان التكلم(104)، والجملة الفعلية الأولى(105)كذلك تقدمُها إنما هو بالنسبة إلى زمان التكلّم(106).

إذاًدخلت (107)(قد) على الفعل الماضي لتقريب زمانه إلى زمان الحال المقابل له وللاستقبال(108)، فتساوى الفعلان(109)في الدلالة على الزمان الماضي الذي هو ماض بالنسبة إلى زمان التكلم(110).

وأجيب عنه(111) بمنع ما ذكر بشهادة كذبه(112) في بعض الأمثلة، كما في قولنا: يوم القيامة يدخل المؤمن الجنّة مسروراً لايمكن أن يكون مُضي(113)الحال فيه بالنسبة إلى زمان التكلم(114)، بل(115)بالنسبة إلى زمان صدور الدخول من المؤمن(116) الذي هو عبارة عن زمان العامل، والله تعالى أعلم.

تمّت الرسالة المباركة بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه، وصلّى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم.

المصادر والمراجع:

-الأزهري، محمد بن أحمدالأزهري الهروي: معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991م.

-أبو إسحاق الزجاج:معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د . عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب(بيروت)، ط (1) 1408هـ/1988م.

- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني:شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1/ 1419هـ- 1998مـ.

-الأصفهاني علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين:إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، طبعة4/ 1420 هـ.

-الإمام إبراهيم الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق أ. د. عياد الثبيتي، والأستاذ د. عبدالرحمن العثيمين، ومجموعة من أساتذة اللغة العربية، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ط(1) 1428هــ، 2007 م.

-أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،1407هـ/1987م.

-أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري:التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

-أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1 / 1421هـ/2000م مكتبة العبيكان.

- أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج: الأصول في النحو . تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (3) 1417هـ/1996م.

- بهاء الدين ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد . ، تحقيق د . محمد كامل بركات ، دار

الفكر العربي دمشق،1402هـ/1982م.

-جارالله الزمخشري: المفصل في علم العربية، تحقيق ودراسة د. فخر صالح قدارة – دار عمَّار- ط(1)1425هـ، 2004م.

-ابن جماعة:شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع.

-حاجي خليفة:كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م.

-أبو حيّان الأندلسي: ارتشافُ الضرب من لسان العرب تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط(1) 1418هـ/1998م.

-أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، الناشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

- ابن خروف الإشبيلي:شرح جمل الزجاجي، تحقيق د . سلوى محمد عرب ، منشورات جامعة أم القرى، ط(1) 1418هـ

-خيرالدين الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين (بيروت – لبنان) ط (7) 1986م.

-ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر-بيروت.

-الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . تحقيق د . محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط(1) 1403هـ/1983م.

- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي :شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:

أ-القسم الأول: درسه وحققه د. حسن بن محمد الحفظي.

ب-القسم الثاني: حققه د. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام، ط(1) .

-أبو زكريا الفراء:معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.

- السكري أبو سعيد:شرح أشعار الهذليين، صنعة، ضبطه وصححه الأستاذ خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، ط1 عام1427هـ 2006م.

-السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم(دمشق) ط(1)1406هـ/1986م.

-ابن السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،ط(1)1420هـ/1999م.

- السيوطي جلال الدّين:الإتقان في علوم القرآن تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم/الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1394هـ/ 1974 م.

- السيوطي جلال الدّين:بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

-السيوطي جلال الدين: النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة-درسه وحققه الدكتور فاخر جبر مطر-دار الكتب العلمية –لبنان-الطبعة الأولى1428هـ-2007م .

-السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

-ابن الصّائغ محمد بن حسن: اللّمحة في شرح الملحة ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1/ 1424هـ/2004م.

-الصبّان محمّد بن علي:حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .

-الطبري، محمّد بن جرير:جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط1/ 1420هـ/2001م.

-عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (4) 1418هـ/1997م.

-عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د .كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام(العراق)،دار الرشيد للنشر 1982م.

- عثمان بن الحاجب:شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق د .جمال عبدالعاطي

مخيمر،مكتبة نزار مصطفى الباز(مكة المكرمة)،ط(1) 1418هـ .

-عثمان بن الحاجب: الكافية، تحقيق الدكتور صالح عبدالعظيم الشّاعر، مكتبة الآداب.

-ابن عطيّة الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت ط1/ 1422هـ.

-عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي: معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

-الغلاييني، مصطفى بن محمّد سليم: جامع الدروس العربية للمؤلف، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1/ 1414 هـ - 1993 م.

- الفارسيأبو علي:الإيضاح العضدي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ط2 دار العلوم للطّباعة والنشر 1408/هـ 1988م.

-الفارسي أبو علي:كتاب الشّعر، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1) 1408هـ/1988م.

-القرطبيأبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) . دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان 1405هـ، 1985م.

-الكتبي محمد بن شاكر:فوات الوفيات. تحقيق د .إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان.

-ابن مالكمحمد بن عبدالله بن مالك:شرح التسهيل، تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر،ط(1)1410هـ

-ابن مالك، محمد بن عبدالله: كتاب التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب ، وجمعه بدر الدين بن جماعة، درسه وحققه الطالب أحمد علي قائد المصباحي، تحت إشراف الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، عام 1410هـ/1989م، جامعة أم القرى.

-محمّد بن محمُود البخَاريّ الشهير بأمير باد شاه: تيسير التّحرير في شرح كتاب التحرير لابن الهمام-دار الفكر – بيروت.

-المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان،

دار الفكر العربي، ط(1)1422هـ/2001م.

-مكّي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت ط1405/2هـ.

-المنتخب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق الدكتور محمّد نظام الدين الفتيّح، ط1 1427هـ/2006م، مكتبة دار الزّمان للنّشر والتّوزيع.

-ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق أ. د. علي فاخر، وزملائه، دار السلام، ط(1) 1428هـ، 2007 م.

-النجار محمد بن عبد العزيز: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة

الطّبعة: الأولى 1422هـ - 2001م.

-النَّحَّاسأبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي: إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت –ط1، 1421 هـ.

-هبة الله بن علي بن الشجري:أمالي ابن الشجري، تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (1) 1413هـ – 1992م.

- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د .مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ،دار الفكر (بيروت)، ط (3)1972م.

- يحيى بن حمزة العلوي: الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية/جامعة الأزهر، تحقيق د. محمد بن علي سالم العطاونة، إشراف فضيلةِ الأستاذ الدكتور عبدالعظيم الشناوي، في العام1402هـ/1982م.

- يعيش بن علي بن يعيش:شرح المفصل. عالم الكتب.

(1)ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 193/1، الأعلام لخير الدين الزركلي41/6.

(2)تيسير التحرير في شرح كتاب التحرير 2/1.

(3)ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة 193/1، الأعلام لخير الدين الزركلي41/6، معجم المؤلفين80/9.

(4) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 451/1، 860.

(5)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون1260/2، معجم المؤلفين80/9.

(6) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 193/1.

(7) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 451/1.

(8)معجم المؤلفين80/9.

(9)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 358/1.

(10)طبع مرتين مرة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر سنة 1350هـ، والثانية في دار الكتب العلمية ببيروت.

(11)معجم المؤلفين80/9.

(12)معجم المؤلفين80/9.

(13) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون860/1.

(14) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون855/1.

(15)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 888/1.

(16)ذكره الزركلي، وأشار إلى أنه مخطوط في دار الكتب المصرية . ينظر: الأعلام لخير الدين الزركلي41/6.

(17)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون293/1.

(18) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون156/1.

(19) قاله خير الزركلي في الأعلام 41/6 .

(20)ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون1260/1.

(21)معجم المؤلفين80/9.

(22) من أبرز من تناولها في العصر الحديث الشيخ عبد الخالق عضيمة –رحمه الله- قال الأستاذ الدكتور محمود الطناحي –رحمه الله- عن هذه المسألة:"وهي مسألة خلافية...وقد تتبع العلامة الشيخ محمد عبد

الخالق عضيمة-رحمه الله- هذه المسألة تتبعاً جيداً في البحر المحيط، فانظر ذلك في حواشي المقتضب". ينظر: كتاب الشعر56/1 حاشية(1).

ومن هؤلاء كذلك الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود في كتابه (مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج)، وقد تناولها من جوانب علمية واحتجاجية بحتة، وفصّل فيها مدخلاً في دراسته كل التأويلات التي تأول بها النحويون الآية المشهورة الواردة فيها. ينظر: المرجع المذكور 307/1.

(**23**) سورة النساء آية 90 .

(**24**) الإنصاف في مسائل الخلاف205/1، وشرح المفصل لابن يعيش67/2، والمساعد47/2، وقد وهم ابن الشجري في أماليه12/3 فنسب إلى الأخفش أنه يجيز ذلك، و(قد) مقدرة فيه، والصحيح بخلاف ذلك؛ حيث يجيز مجيء الحال من الفعل الماضي المثبت مطلقاً بلا شرط.

(**25**) المقتضب للمبرّد 123/2، الأصول في النحو لابن السراج254/1، الإنصاف في مسائل الخلاف205/1، وشرح المفصل لابن يعيش67/2، والمساعد47/2.

(**26**) ينظر: بغية الوعاة 333/2.

(**27**) القراءة في معاني القراءات للأزهري 314/1.

(**28**)معاني القرآن للفراء 24/1.

(**29**)شرح الرضي 680/2/1.

(**30**)تفسير الطبري 427/1.

(**31**)الأصول في النحو 254/1.

(**32**)كأبي البقاء في كتابه التبيين 386.

(**33**)شرح الرضي 680/2/1.

(**34**)النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة 442/1.

(**35**)ارتشاف الضرب من لسان العرب1610/3، المساعد على تسهيل الفوائد47/2.

(**36**)المساعد على تسهيل الفوائد47/2.

(**37**)همع الهوامع326/2.

(**38**)شرح التسهيل373/2 والبحر المحيط14/4 وتوضيح المقاصد والمسالك 724/2 وشرح الأشموني41/2.

(**39**)أمالي ابن الشجري 12/3.

(**40**)سورة النساء آية 90 .

(**41**)البيت لأبي صخر الهذلي، وهو له في شرح أشعار الهذليين347/2، وفي الإنصاف205/1 .

(**42**)ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف205/1.

(**43**)القراءة في معاني القراءات للأزهري 314/1. .

(**44**)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف206/1.

(**45**)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج89/2، الإنصاف في مسائل الخلاف205/1، واشتراطها إنما هو خاص بالماضي المثبت، وأما المنفي فلا وجه لدخولها عليه؛ لأن حرف النفي له صدر الكلام، فلا ترد عليه. ينظر: الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية407/1.

(**46**)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف205/1.

(**47**)المقتضب124/4.

(**48**)الأصول في النحو 254/1 .

(**49**)كتاب الإيضاح العضدي 287.

(**50**)الاقتضاب في شرح أدب الكتاب588/2.

(**51**)المفصّل للزمخشري 82، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش68/2.

(52)ينظر: النص المحقق ص 23 .

(**53**) ينظر: شرح التسهيل372/2، توضيح المقاصد724/1، المساعد47/2، تمهيد القواعد2345/5.

(**54**) إعراب القرآن للباقولي المنسوب للزجاج290/1.

(**55**) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف206/1، التبيين للعكبري389.

(**56**) المقتضب 123/4.

(**57**)ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف206/1، التبيين للعكبري 389.

(**58**) ينظر: شرح التسهيل373/2، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية516/3.

(**59**) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد2345/5.

(**60**)الإتقان في علوم القرآن251/2-252.

(**61**) يقول أبو البقاء العكبري في التبيين386 في هذا المعنى:"إن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الأخبار، أو محكيةً، كقولك: هذا زيدٌ قائماً، أي في هذه الحال والحكاية، كقولك: جاء زيد راكباً، فالمجيء ماضٍ، و(راكباً) حكاية حاله وقت المجيء، والماضي هنا قد انقضى، وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه، وذاك أن الحال: وصفُ هيئة الفاعل، أو المفعول به، وما كان غيرُ موجودٍ كيف يصحّ أن يكون هيئةً؟".

(**62**) تنظر في هذه الأوجه: التبيين للعكبري 389، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد318/2-319، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون66/4.

(**63**) ينظر: أمالي ابن الشجري 13/3، شرح جمل الزجاجي لابن خروف385/1.

(**64**) الإيضاح العضدي 288.

(**65**) شرح جمل الزجاجي لابن خروف385/1.

(**66**) شرح التسهيل373/2.

(**67**) المقتضب 124/4، وينظر: إعراب القرآن للنحاس231/1.

(**68**)ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 915/2.

(**69**) ينظر: المسائل الشيرازيات154/1، أمالي ابن الشجري13/3.

(**70**) المحرر الوجيز90/2، وابن هشام أخذ هذا الرد في رده على الفارسي في المسألة نفسها، فقال:"ولكأنتجيبأنَّ المرادالدعاءعليهمبأنيسلبواأهليةالقتالحتَّىلايستطيعواأنيقاتلواأحدًا ألبتة". مغني البيب 696.

(**71**) شرح مشكل إعراب القرآن205/1.

(**72**) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج89/2، إعراب القرآن للنحاس231/1.

(**73**) خزانة الأدب للبغدادي 256/3.

(**74**) شرح التسهيل 372/2-373.

(**75**)البحر المحيط 14/4.

(**76**)البحر المحيط400/10.

(**77**)توضيح المقاصد والمسالك724/2.

(**78**) سورة البقرة 28 .

(**79**) سورة الشعراء 111.

(**80**) ينظر: أمالي ابن الشجري13/3.

(**81**) الإتقان في علوم القرآن251/2-252.

(**82**) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 472/1.

(**83**)معجم المؤلفين80/9.

(**84**)هو جمالُ الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الدويني، المقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، النّحوي، المعروف بابن الحاجب، سكن القاهرة، وانتقل إلى الإسكندرية، وبها توفي سنة646هـ، ويعد من أبرز النحويين في عصره، وأوحدهم، وقد ألف عددا من المؤلفات النافعة.

ينظر في ترجمته:وفيات الأعيان 71/4، معرفة القراء الكبار 652/2، الوافي بالوفيات 129/9.

(**85**)هي مقدمة في النحو جليلة اشتهرت شهرة بلغت الآفاق، وقد شرحت شروحا كثيرةً في كل العالم الإسلامي، وقد بلغت شروحها أكثر من 167 ما بين شرح وتعليق، ونظم، وإعراب.

وقد ذكر الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر أن اسمها الكامل هو :(كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب).

ينظر مقدمة تحقيقه لكتاب الكافية ص 4 .

ينظر: مقدمة محقق الكافية ص25 .

(**86**)الكافية في علم النحو لابن الحاجب ص24، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب519/2، ولم أقف على تكملة ما ذكره مؤلف هذه الرسالة، ونسبه إلى ابن الحاجب من قوله:"...المقربة زمان الماضي إلى قوله: حتى تقربه إليه فيقارنه..."، حيث وقف ابن الحاجب في كافيته وفي شرحها في الموطنين المذكورين عند قوله:" ..قد ظاهرة، أو مقدّرة ..."، ولم أجد ما ذكره صاحب هذه الرسالة، وقد علق محقق شرح المقدمة الكافية على هذا بقوله:"أغفل المصنف ذكر هذه العبارة في الشرح، كما أنه لم يعلق عليها؛ مكتفيا بما مثل به قبل، نحو: جاء زيد وقد خرج غلامه، وقد خرج عمرو، قد خرج غلامه...". شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب 519/2 هامش رقم1.

(**87**)"قد": حرف يدخل على الفعلين الماضي والمضارع، وعُدّ دخولها عليهما من علاماتهما، وهي تأتي للتحقيق، وللتقليل، وجملة ما ذكره النّحويّون لـ (قد) خمسة معانٍ:

الأوّل: التّوقُّع، و (قد) تَرِد للدّلالة على التّوقّع مع الماضي والمضارع.الثّاني: التّقريب، ولا ترد للدّلالة عليه إلاّ مع الماضي.

الثّالث: التّقليل، وترد للدّلالة عليه مع المضارع.الرّابع: التّكثير.

الخامس: التّحقيق. وترد للدّلالة عليه مع الفعلين: الماضي والمضارع، ذكر هذه المعاني ابن هشام في مغني اللبيب227-232، وزاد عليهن عن ابن سيده معنىً سادساً، وهو النفي، وأنكره. ينظر: المصدر نفسه ص232، والأزهار شرح إظهار الأسرار لابن القصاب: ل8/ب.

(88)نحو: جاء زيد وقد ركب غلامه.

(89)وهي: جاء زيد.

(90)وهي ركب غلامه.

(91)يعني من جهة الوقوع؛ فإن ركوب الغلام سابق لمجيء زيد؛ لأنه لما جاء زيد كان الغلام راكباً، فتلك الحال- وهي ركوب الغلام- هي الحالة التي صادفها مجيء زيد.

(92)أي أن حالة الغلام متقدمة على زمان الفعل (جاء) الصادر من ذي الحال.

(93)أي صاحب الحال، وهو زيد هنا.

(94)لعله يريد: والواقع منه.

(95)يعني من قولنا: جاء زيد، وقد ركب غلامه، أي جاء زيد حين كان الغلام راكباً.

(96)أي زمان مجيء زيد.

(97) ينظر: شرح الرضي678/2/1.

(98)أي أن المتكلم بهذه الجملة ما قال جملته حتى رأى زيداً قد جاء، وزيد ما جاء حتى كان الغلام راكباً.

(99)يعني أن الفعل الماضي لا ينقلب مضارعاً، ولكنه يقرب من الحال بحرف (قد)؛ ألا ترى أنك تقول: قد قام زيد الآن، مع أن القيام ماضٍ، و(الآن) حاضر.

(100)أي على ترتيب الأزمنة المذكورة، وهي سبق ركوب الغلام، ومجيء زيد، وتكلم المتكلّم.

(101)أي أنه لا يتبادر أن الفعل الماضي (ركب) سابق للفعل (جاء) في مثال المتكلّم.

(102)أي لا يكون ركوب الغلام ماضياً بالنسبة إلى مجيء زيد.

(103)أي في الزمان.

(104)أي: إنما يسمى (ركب) ماضياً بالنسبة إلى زمن المتكلم، لا لزمن مجيء زيد.

(105)وهي: جاء زيد.

(106) أي: إنما صار مجيء زيد ماضياً بالنسبة إلى كلام المتكلم، لكن لو تكلم آخر في وقت مجيء زيد لما كان مجيئه بالنسبة إلى هذا الآخر ماضياً.

(107) في الأصل: دلّت، وظهر لي صواب ما أثبتّ؛ فالمعنى يقتضيه.

(108) أي: أن (قد) قربت زمان الفعل إلى فعل يقابله في القسمة العقلية؛ فإن القسمة ثلاثية: ماضٍ، ومضارع، ومستقبل، لكنها لم تنقله تماماً إلى الحالية، بل بقي ماضياً.

(109) وهما: (جاء) و(ركب) في قولنا: جاء زيد وقد ركب غلامه.

(110) لما تقرر أن مضي كليهما إنما هو بالنسبة إلى زمان تكلم المتكلم.

(111) أي: عن الاعتراض.

(112) يعني أنه قد يتخلف هذا التأويل، وهذا المعنى المذكور آنفا في العلاقة بين الأزمنة.

(113) في الأصل: لمضي، ولعلّ الصواب ما أثبت بدلالة السياق.

(114) أي: أن السرور سابق لدخول الجنة، لا لزمن المتكلم بهذه الجملة؛ فإن المتكلم بها قد تكلم وفرغ من كلامه في هذه الدنيا، والمؤمن حتى الآن لم يدخل الجنة.

(115) إنما يكون مضيه.

(116) أي: الدخول للجنة، أي بالنسبة إلى ذلك الزمان الذي هو عبارة عن زمان العامل (يدخل).